



# الهبة الديموجرافية

في جمهورية مصر العربية



مايو 2020

# تقديم

تعد القضية السكانية من القضايا ذات الأهمية التي واجهت الدولة منذ زمن بعيد ولا تزال تستحوذ على حيز كبير من تفكير القيادات السياسية بالدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي دائما يوجه بضرورة مواجهة تلك القضية من خلال جميع وزارات الدولة، كما كانت من ضمن أولويات واهتمامات معالي الأستاذة الدكتورة/ هالة زايد وزير الصحة والسكان من خلال رئاستها للمجلس القومي للسكان، والذي يعتبر الجهة المنوط بها مسؤولية مواجهة القضية السكانية جنبا إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية والأهلية التي تتعاون في تحمل هذه المسؤولية للحد من ظاهرة النمو السكاني المتزايد والوصول بمعدل الانجاب الكلى إلى 2.4 طفل لكل سيدة بحلول عام 2030 كهدف عام للاستراتيجية القومية للسكان، ولقد كان الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق المعرفية، تقديم المعلومات اللازمة والموثقة المتعلقة بالأوضاع السكانية، والاجتماعية للمهتمين، ولتخذي القرار من أجل الإسهام في التعرف على الوضع الحالي والرؤية المستقبلية للسكان في مصر من اجل المساهمة في صياغة السياسات، وإعداد الخطط، والبرامج التنموية التي يشكل البعد السكاني المحور الرئيسي فيها، وربط وإبراز النتائج المتوقعة للهبّة الديموجرافية التي تشهدها مصر الان بالوقائع الاجتماعية، والخدمية، والاقتصادية، والبيئية، والبنية التحتية اللازم توافرها، وكذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة انعكاسها على سوق العمل، ودور الإصلاحات التنموية للهيكل الاقتصادي في تعظيم الاستفادة من هذه الفرصة، متمنيا من الله ان تساهم هذه الأوراق في رسم صورة المستقبل للسياسات التنموية الواجب اتخاذها على المستوى القومي والمحافظات في ضوء الوضع الراهن واهداف التنمية المستدامة.

أ.د/ طارق توفيق

نائب وزير الصحة والسكان

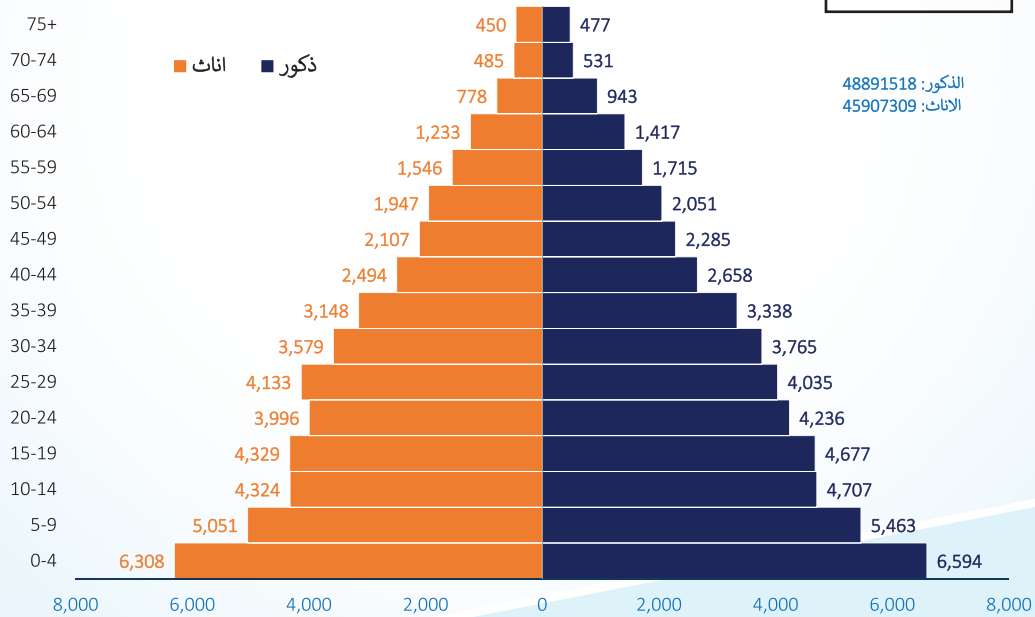
لشئون السكان

## مقدمة

تعتبر مرحلة الشباب من أهم مراحل حياة الإنسان، حيث ينتقل الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، ومن الاعتماد على الأسرة في العيش واتخاذ القرارات إلى الاعتماد على الذات. وخلال هذه المرحلة يبدأ الفرد في بناء شخصيته المستقلة ومعتقداته الخاصة من خلال ما يكتسبه من مهارات ومعارف تمكنه من القدرة على الاختيار واتخاذ القرارات التي تصنع حاضره ومستقبله، كما تشهد هذه المرحلة انتقال الفرد من مرحلة التعليم إلى سوق العمل وما يحمله من تحديات وتطلعات للمستقبل بطموحات كبيرة وآمال غير محدودة، ويعد المجتمع المصري مجتمعاً فتيًا، حيث تمثل الفئة العمرية الأقل من 30 سنة ما يقرب من 61% من إجمالي السكان كما يقع حوالي 27% من السكان ضمن الفئة العمرية (بين 15-29 سنة) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017)، وإذا كان هذا يمثل تحدياً أمام الدولة المصرية في توفير خدمات تعليمية وصحية ومسكن مناسب وفرص عمل لهذه الكتلة الكبيرة من النشء والشباب في المستقبل، إلا أنه من ناحية أخرى يمثل منحة وهبة ديموجرافية يمكن أن يكون لها دوراً كبيراً في تحقيق نهضة تنموية حقيقية إذا ما تم تعظيم الاستفادة من هذه الطاقات البشرية الهائلة وتوجيههم نحو العمل والإنتاج والمشاركة الفعالة في بناء هذا الوطن.

جمهورية مصر العربية - تعداد السكان 2017 (الف نسمة)

شكل (1)



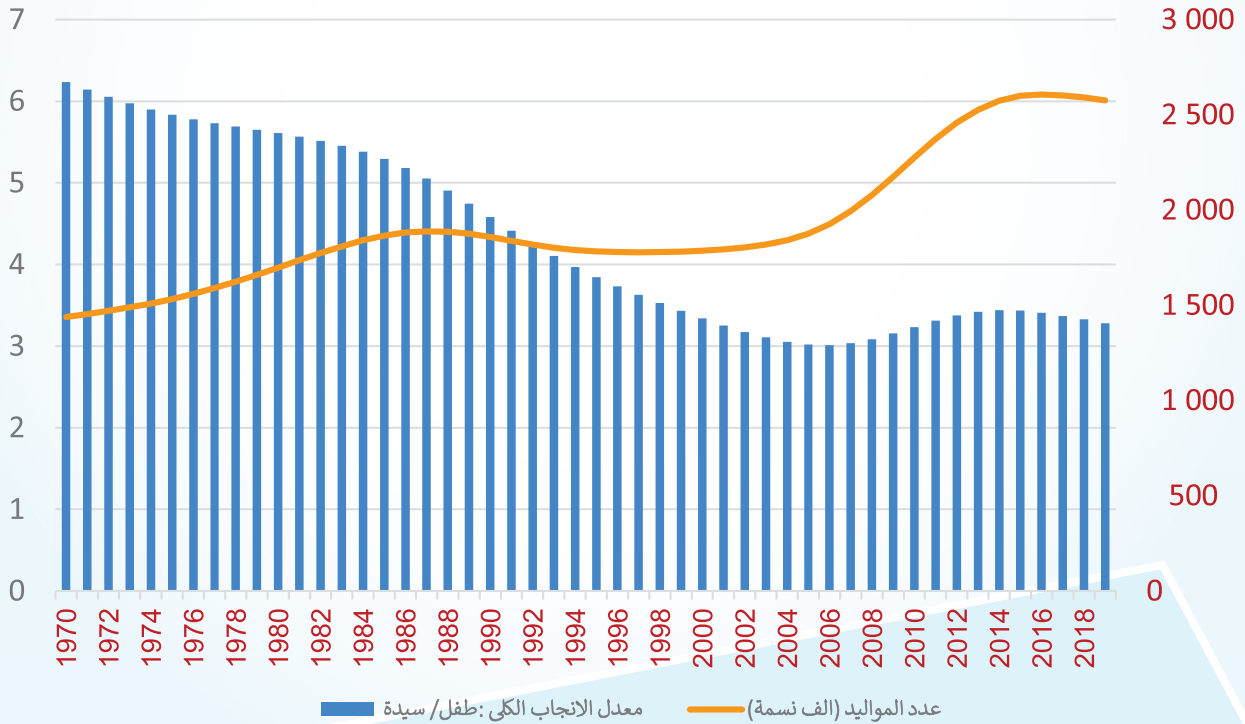
<sup>1</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-بيانات التعداد- مصر 2017

## تعريف الهبة الديموجرافية

"الهبة الديموجرافية"، أو "النافذة الديموجرافية"، أو كما يطلق عليها البعض "الفرصة السكانية" هي المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين الأطفال والمسنين، وهي مرحلة تدوم فترة معينة، حددها البعض بجيل يختل بعدها التوازن الإيجابي بين الفئات النشيطة والسكان المعالين وخاصة المسنين، كما يختصرها البعض في كونها "انفجار في جيل النشيطين". ومن استعراض الملامح الديموجرافية في مصر في الفترة (1970-2018)، نجد أن مصر كبقية البلدان التي شهدت معدلات إنجاب مرتفعة في الماضي القريب وآخذة في التناقص على أعتاب تحول ديموجرافي تاريخي يحمل "فرصة سكانية" أو "نافذة إلى الفرصة الديموجرافية" تصاحبها تأثيرات مختلفة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون على شكل تحديات في حال لم يتم استغلالها بشكل ملائم، وقد تكون فرصة نافعة إذا ما تم رصدها والتخطيط والإعداد المسبق لها، ويحدث ذلك بالتزامن مع تواصل الانخفاض في معدلات الإنجاب. وخلافاً للدول المتقدمة التي أغلقت نافذتها الديموجرافية منذ عدة عقود، ما زالت النافذة الديموجرافية للعديد من الدول النامية ومنها مصر لم تفتح على مصراعيها بعد.

شكل (2)

معدل الانجاب الكلي (طفل/ سيدة في عمر الانجاب من 15-49 سنة) و عدد المواليد  
من 1970-2018 - مصر



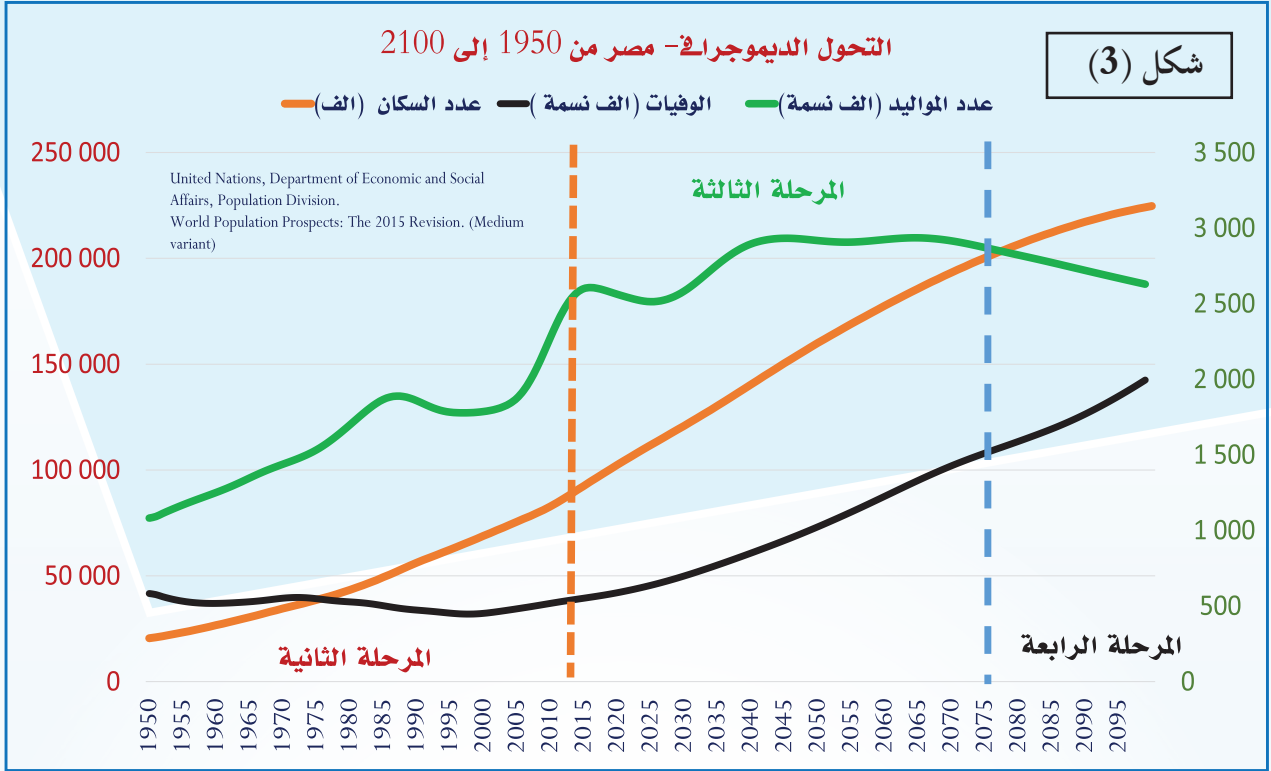
المصدر : الأمم المتحدة - 2019

ان العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يتوقف على الهيكل العمري للسكان وعلى مرحلة التحول الديموجرافي التي يشهدها المجتمع. ويُقصد بالتحول الديموجرافي، الانتقال من معدلات الإنجاب والوفيات المرتفعة إلى معدلات الإنجاب والوفيات المنخفضة. ومن المعروف أن هناك أربع مراحل للتحول الديموجرافي Demographic transition تمر بها المجتمعات المختلفة أثناء ارتقائها من درجة إلى أخرى في سلم التنمية.

- في المرحلة الأولى ترتفع معدلات المواليد والوفيات وتنخفض معدلات النمو السكاني ومع تحسن مستوى الرعاية الصحية في المرحلة الثانية تنخفض معدلات الوفيات، وبشكل خاص بين الرضع والأطفال دون الخامسة مع بقاء معدلات المواليد عند مستوياتها المرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وبالتالي معدلات النمو السكاني وارتفاع نسبة فئات العمر الصغيرة التي تحتاج إلى زيادة كبيرة في الإنفاق لإشباع احتياجاتها من الغذاء والملبس والخدمات الصحية والتعليمية. - يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الإعالة، مما يمثل عبء ثقيل على الاقتصاد. وعندما يصل هذا العدد الكبير من صغار السن إلى سن الإنجاب، تتحقق فورة أخرى في صغار السن، وهكذا يستمر السكان في التزايد بمعدل كبير حتى يتجاوز صغار السن من الجيل الأول والأجيال التالية سن الإنجاب، وهو ما يُعرف بقوة الدفع السكاني population momentum (نصار وآخرون، 2006).

- مع استمرار التقدم في سلم التنمية في المرحلة الثالثة وما يعنيه ضمناً من استمرار انخفاض معدلات الوفيات، يبدأ معدل المواليد في الانخفاض بصورة ملحوظة نتيجة لارتفاع مستوى التعليم والعائد على الاستثمار فيه وزيادة درجة الوعي بأهمية تنظيم الأسرة خاصة في ظل انخفاض معدل وفيات الأطفال وتلاشي أحد المبررات الأساسية لزيادة المواليد لتعويض الفاقد، وتصبح المحصلة النهائية لانخفاض معدلات المواليد والوفيات في أن واحد هو انخفاض مماثل في معدلات النمو السكاني. ويؤدي ذلك الأمر إلى اختلاف التركيب العمري للسكان وظهور ما يعرف في الأدبيات بـ "النافذة الديموجرافية".

<sup>2</sup> تُعرف قوة الدفع السكاني population momentum بأنها اتجاه النمو السكاني نحو الاستمرار، وذلك بعد أن تصل الخصوبة إلى المستوى الإحلالي نتيجة تركيز مجموعات السكان في سنوات الإنجاب (عبد الحميد، 2009).



– العديد من الدراسات التي اعتمدت على تحليل اتجاه العلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي تشير إلى أن انخفاض مستويات الإنجاب يؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة العمرية (أي وجود عدد أقل من الأطفال المعالين مقارنة بعدد السكان في سن العمل)، الأمر الذي يُمكن المجتمع من تحويل قدر أكبر من موارده من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري، بما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي (عثمان وآخرون، 2006).

– اما المرحلة الرابعة تنتقل الزيادة الكبيرة في السكان الذين كانوا في الفئة العمرية الصغيرة في المرحلة الثانية، وفي سن العمل في المرحلة السابقة إلى سن التقاعد. فيرتفع معدل الإعالة مرة أخرى، ويكون الارتفاع في هذه المرحلة نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن، وهم يعتمدون في إشباع احتياجاتهم على السحب من المدخرات أو على دعم أسرهم أو الدولة (نصار وآخرون، 2006).

– النافذة الديموجرافية لا تتاح إلا إذا كان التراجع في معدل الإنجاب معنوياً، كما أنها لا تفتح إلا مرة واحدة ثم تغلق عندما تبدأ معدلات الإعالة العمرية في الارتفاع مرة أخرى، حيث ينتقل الفوج العمري الذي ساهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يشكل جزءاً كبيراً نسبياً من المجتمع إلى خارج قوة العمل (المسنين) دون أن يحل محله عدد مساوٍ من المنتجين، وعندئذٍ يحتاج المجتمع إلى مزيد من الإنفاق الاجتماعي (رعاية صحية واجتماعية للمسنين) على حساب الاستثمارات التي كان يواجهها في فترة الطفرة إلى إحداث نمو اقتصادي.

## آليات تحقيق الهبة الديموجرافية

- يتبين مما سبق أن الهبة الديموجرافية تتاح خلال المرحلة الثالثة للتحول الديموجرافي. وقد حددت الدراسات المختلفة ثلاث آليات رئيسية يؤثر من خلالها التحول الديموجرافي على إتاحة ما يعرف بـ "النافذة الديموجرافية" فالتحول الديموجرافي يؤثر في نسبة السكان في سن العمل، وفي معدلات الادخار، وكذلك في مستوى تراكم رأس المال البشري. فمع تراجع معدل الإنجاب تنخفض نسبة الأطفال، وتزايد نسبة السكان في سن العمل وترتفع نسبة مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية نتيجة لانخفاض أعباءها العائلية وارتفاع مستوى تعليمها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإعالة العمرية والذي ينعكس في خفض معدل الإعالة بمعناها الاقتصادي (نسبة السكان خارج قوة العمل إلى جملة المشتغلين) في حالة نجاح سوق العمل في امتصاص وتشغيل التدفقات المتتالية من العمال في وظائف منتجة وحقيقية.

- كما تتمثل الآلية الثانية من آليات تأثير التحول الديموجرافي على النمو الاقتصادي في ارتفاع معدل الادخار القومي. فمع تزايد نسبة السكان في سن العمل وارتفاع معدل مشاركتهم في الحياة الاقتصادية ترتفع مستويات الأجور، ويتزامن هذا الارتفاع مع انخفاض معدل الاستهلاك، نظراً لما تتميز به هذه الفئة العمرية من انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، فيبلغ معدل الادخار بين الأفراد حده الأقصى في سن الـ 45 سنة في حين ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لانخفاض أعباءهم العائلية من جهة وارتفاع نسبة مشاركتهم في نظم التأمينات والمعاشات من جهة أخرى، الأمر الذي يساعد في النهاية على ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي. مع استمرار التزايد في معدلات النمو الاقتصادي تتحسن الأحوال الصحية والتعليمية والمعيشية لغالبية السكان، الأمر الذي ينعكس على سلوكهم الإنجابي بما يسرع من الانخفاض في معدلات الخصوبة.

أما الآلية الثالثة فتتمثل في الاستثمار في مجالات التنمية البشرية المختلفة وعلى رأسها التعليم الذي له عائد اقتصادي واجتماعي مرتفع لا يقل بحال من الأحوال عن العائد المتحقق من رأس المال المادي. فمع تزايد الوعي بأهمية التعليم والرعاية الصحية وتراجع معدلات الإنجاب، تزايد النسبة التي تخصصها الأسر المختلفة من دخولها للاستثمار في تعليم أبنائهم، الأمر الذي إذا تزامن مع توافر البيئة الاقتصادية الملائمة فإنه سينعكس بالضرورة على معدلات الإنتاجية والأجور والادخار والاستثمار وعلى مستويات الثقافة والتحضر، ومن ثم على درجة الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة (عثمان وآخرون، 2006).

- مع اعتماد سياسات ملائمة فإن هذا التغير في التركيب العمري للسكان قد يخلق فرصة مفيدة للنمو الاقتصادي، وذلك بتزامنها مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على زيادة الادخارات والاستثمارات في المستقبل القريب والمتوسط، وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدل الخصوبة. وقد تكون هذه الفرصة أيضاً غير مفيدة إذا فشلت هذه الادخارات والاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل المنتج. وتعتبر التبعات على التنمية إيجابية إذا تزامنت مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، وتكون سلبية على التنمية إن لم يستطع متخذو القرار التخطيط لها بشكل مبكر، وخلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة للتعامل مع هذه الفرصة. ومن هذه النتائج السلبية ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتفاقم الطلب على الهجرة الدولية (شكوري، 2004).

### 1) سوق العمل: حيث يتحدد المتاح من هذا العنصر بثلاث عوامل:

- نسبة السكان في سن العمل حيث يؤدي التحول الديموجرافي إلى ارتفاعها.  
- معدل الإسهام في قوة العمل فانخفاض معدل الخصوبة يعطي للنساء فرصة أكبر للإسهام في قوة العمل، ولكن هذا الأثر اتضح من الدراسات التطبيقية يتوقف على عوامل أخرى ثقافية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض عدد الأطفال يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمار في تعليمهم، وهو ما يؤخر دخولهم إلى سوق العمل.

- عدد ساعات العمل لكل عامل.

وبصفة عامة فإن أثر التحول الديموجرافي على التشغيل يتوقف اساساً على طبيعة سوق العمل وهيكل الإنتاج، فقد لا ينجح الاقتصاد في استيعاب الزيادة في قوة العمل مما يؤثر سلباً على مستوى الأجور. وقد يحدث العكس، فترتفع الأجور حتى تبلغ المستوى الذي يرتد فيه منحنى عرض العمل إلى الخلف. (Bloom & Malaney, 1999)

2) الادخار والاستثمار والتشغيل: يتحدد الادخار تبعاً للمرحلة العمرية. فيبلغ معدل الادخار أقصاه للأفراد في سن 45 سنة، وينخفض بين الأفراد في أوائل الثلاثينيات نتيجة تزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة. وفي محاولة للتفسير، أوضحت دراسة قياسية أن ارتفاع العمر المتوقع مع ثبات سن التقاعد يدفع جميع فئات العمر إلى زيادة مدخراتهم لتأمين حياتهم في المستقبل. أما أن انخفاض معدل الخصوبة، ومن ثم حجم الأسرة، يضعف إمكانية اعتماد كبار السن على أبنائهم لتأمينهم في الكبر، فيزداد ادخارهم. كما أن انخفاض معدل الإعالة يساعد على رفع معدل الادخار، ويوفر تزايد المدخرات الفرصة لدعم الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل، ولكن هذا يتطلب



توفير المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة إضافة إلى جذب الاستثمارات الخارجية من بلدان أخرى.

**3) التعليم ورأس المال البشري:** ومما لا شك فيه فإن ارتفاع معدل الإعالة يقلل من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم أبنائهم، كما أن ارتفاع العمر المتوقع يدعم ارتفاع معدلات التعليم إذ يؤدي ذلك إلى تزايد العوائد على التعليم على مدى العمر.

وهكذا فإن اثر العوامل الديموجرافية لا يقتصر على النمو السكاني، وإنما الأهم هو التغير في التركيب العمري والتغير في نسبة السكان في سن العمل، فإذا أدى النمو السكاني إلى زيادة نسبة الفئة العمرية (15-64)، فإن أثر التحول الديموجرافي قد يكون إيجابيا على الاستثمار والدخل من خلال التشغيل، (Ross 2004)، كذلك يؤثر التشغيل والدخل على العوامل الديموجرافية، فارتفاع الدخل قد يؤدي إلى تحسين الحالة الصحية وخفض معدلات الوفاة ومن ناحية أخرى قد يخفض من معدلات الخصوبة ويؤدي إلى تغيرات في التكوين العمري للسكان، (Navaneethan,2002).

## أين نحن من الهبة الديموجرافية

شكل (4)

"الهبة الديموجرافية"، أو "النافذة الديموجرافية"، أو "الفرصة السكانية" هي المرحلة التي يبلغ فيها مجتمع ما الذروة في حجم السكان في سن العمل مقابل أدنى نسبة للسكان المعالين والأطفال والمسنين، وهي مرحلة تدوم فترة معينة.

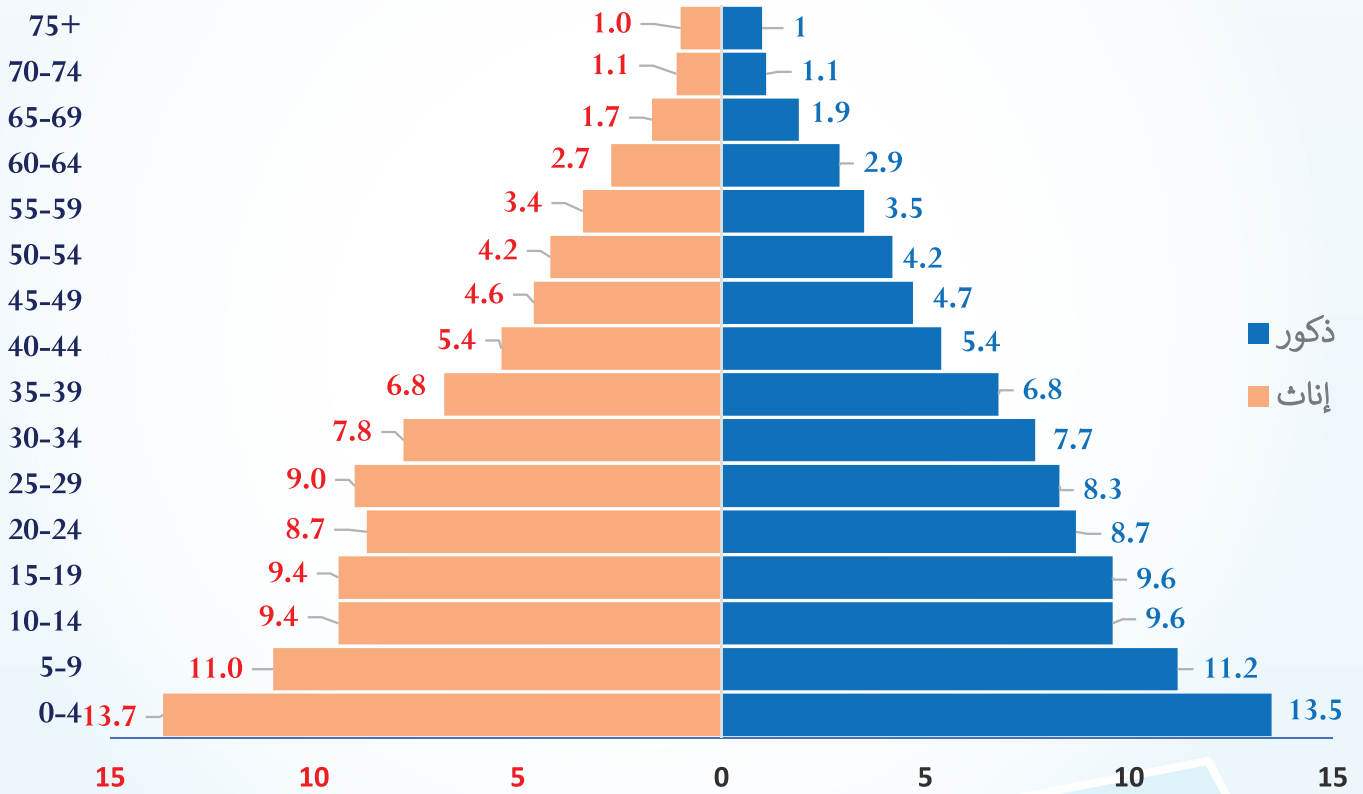


وبالنظر الى الهرم السكاني حسب تعداد 2017، يتضح لنا ان مصر تمر الان بالمرحلة الثالثة في مراحل التحول الديموجرافي او ما يسمى بالنافذة الديموجرافية ويتبين لنا من خلال الهرم السكاني أنه عريض القاعدة حيث بلغت فئة السكان من (0 - 14) حوالي 34% من إجمالي السكان وبلغت نسبة السكان في قوة العمل

(15 - 64) حوالي 62% مما يشير الى اننا نعيش في مجتمع فتى وشاب في حين كانت نسبة الشباب في الفئة العمرية من (15 - 35) حوالي 35% وهذا يعنى لنا ضرورة تكثيف الجهود والاستعداد للنافذة الديموجرافية والتي تتطلب توفير عدد اكبر من الاستثمارات حتى تتم الاستفادة من هذه الهبة الديموجرافية وسوف نتولى بالشرح في الفصول القادمة أهمية الاستفادة من الهبة الديموجرافية وعوائدها على المجتمع اما فيما يخص فئة كبار السن فقد بلغت نسبتهم حوالي 4% من إجمالي عدد سكان مصر.

## التوزيع النسبي للسكان طبقا لفئات السن والنوع في تعداد 2017

شكل (5)

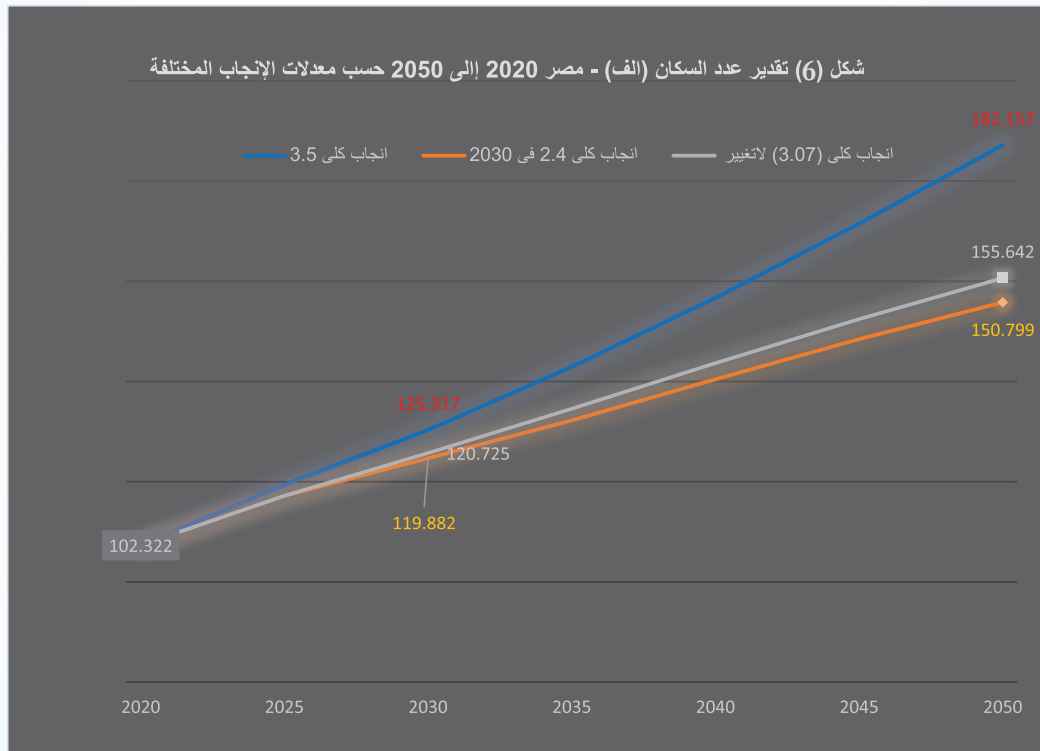


وفقا لاهم نتائج وتوصيات دراسة التنبؤات السكانية لمصر 2020-2050 ، والتي تتناول فيها الإسقاطات السكانية حتى عام 2050 في ضوء ثلاث سيناريوهات لمعدل الإنجاب الكلي وقد أظهرت الدراسة أن عدد السكان في مصر سيكون كالتالي: -

- السيناريو الاول: عدم ضبط الزيادة السكانية والوصول الى معدل الانجاب الكلي (3.5 طفل / سيدة) يصبح عدد سكان مصر حوالي 183 مليون نسمة عام 2050 ونسبة السكان في قوة العمل من 15-65 حوالي 60%، ونسبة الاعالة الكلية حوالي 0.68.

- السيناريو الثاني: ثبات معدل الإنجاب الكلي عند (3.07 طفل لكل سيدة) الوضع الحالي، يصبح عدد سكان مصر حوالي 155 مليون نسمة عام 2050 ونسبة السكان في قوة العمل من 15-65 حوالي 64% ونسبة الاعالة الكلية حوالي 0.57.

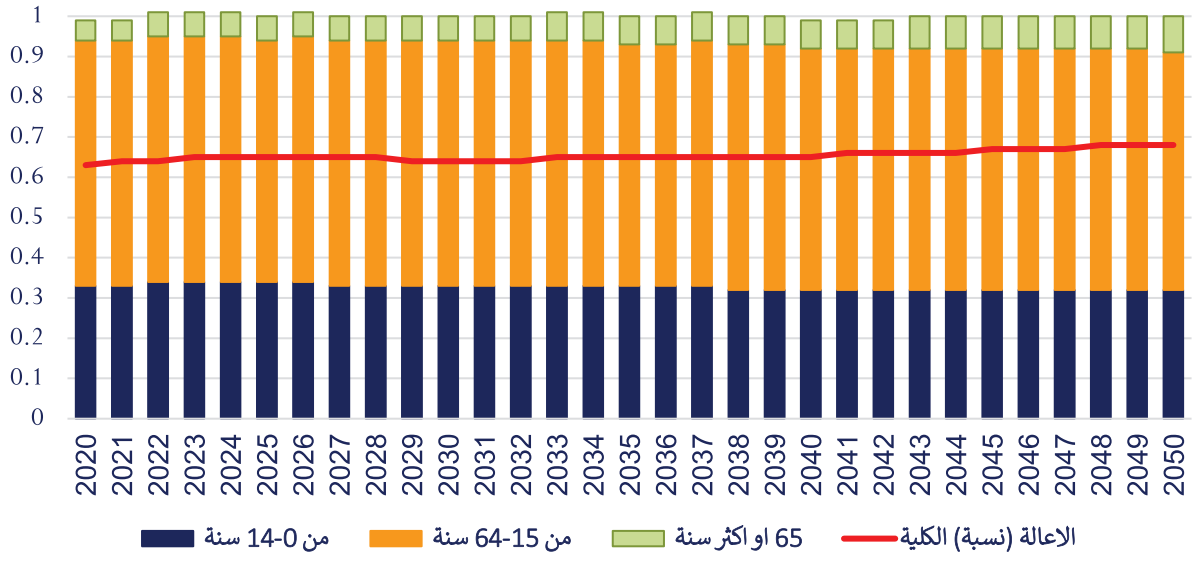
- السيناريو الثالث: تطبيق استراتيجية قومية للسكان تهدف الى الوصول بمعدل الانجاب الكلي إلى (2.4 طفل لكل سيدة)، سيكون عدد سكان مصر حوالي 150 مليون نسمة عام 2050، ما يعنى أن تطبيق الاستراتيجية القومية للسكان سيكون له اثار إيجابية في توفير عبء من 10 الى 25 مليون نسمة في حين ستكون نسبة السكان في قوة العمل من 15-65 حوالي 64%، ونسبة الاعالة الكلية حوالي 0.56.



<sup>3</sup> Tarek Tawfik Amin - Professor of Epidemiology - Faculty of Medicine, Cairo University, Egypt.  
Scopus ID: Author ID: 23007746000

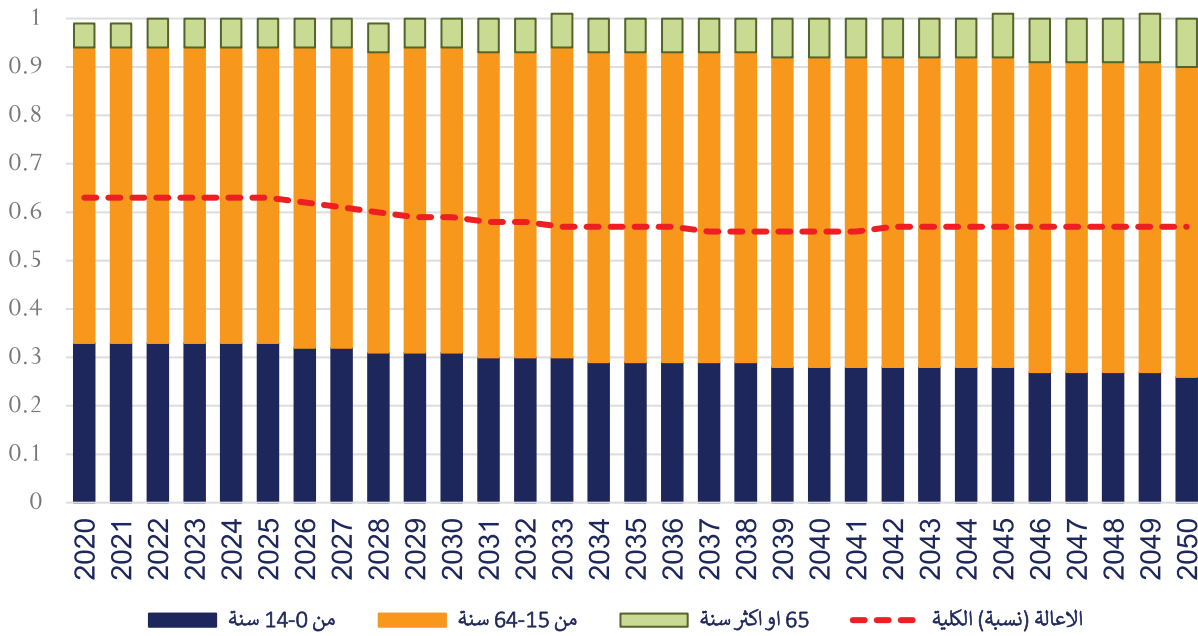
التركيبة العمرية للسكان- معدل انجاب كلي 3.5: مصر 2050

شكل (7)

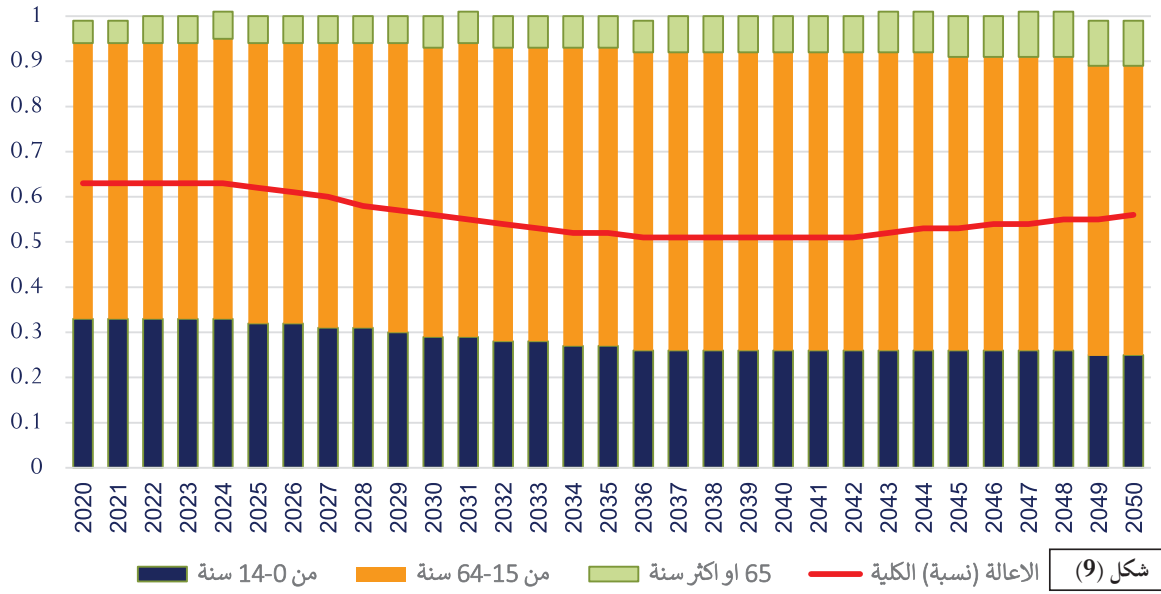


التركيبة العمرية للسكان: معدل انجاب كلي 3.07 - مصر 2050

شكل (8)



## التركيبة العمرية للسكان : مصر معدل انجاب كلى 2.4 في 2030 وصولا الى 2050



والسؤال المطروح هنا هو، هل ستمتكن أسواق العمل في جمهورية مصر العربية والتي سوف يرتفع فيها نسبة السكان في سن العمل من استيعاب هذه الهبة الديموجرافية؟

### أهمية تنمية وتمكين الشباب

يشكل الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن يجب توفير الظروف الكفيلة لتنمية قدراتهم وتفعيل طاقاتهم والعمل على توسيع إسهامهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في مجتمعاتهم، لذلك أصبح من الضروري تمكين وتنمية الشباب ووجود نظام جيد للمتابعة والتقييم قادر على كيفية قياس هذا التمكين من خلال مؤشرات قابلة للقياس ويُعرف تمكين الشباب بأنه "خلق ودعم الظروف المواتية التي يمكن أن يتصرف الشباب بأنفسهم، وعلى شروطهم الخاصة بهم، دون الاعتماد على توجيه من الآخرين"، كما تُعرف تنمية الشباب بأنها "تعزيز حالة الشباب، وتمكينهم من بناء الكفاءات والقدرات اللازمة للحياة، والاستفادة من بيئة داعمة مستقرة سياسيا واقتصادياً وقانونياً، بما يضمن كفالة مشاركتهم الكاملة والنشطة في مجتمعاتهم"، ولم يختلف تعريف تمكين الشباب كثيرا عن تعريف تنمية الشباب فقد تضمن التعريفين في محتواهم ضرورة توفير البيئة السليمة سواء السياسية أو الاقتصادية أو القانونية للشباب بما يضمن تمكينهم

وتنمية قدراتهم ويضمن مشاركتهم الكاملة في المجتمع دون الاعتماد على احد، وقد أولت العديد من الدراسات أهمية كبيرة في دراسة النمو المتوقع في حجم فئة الشباب والسكان في سن العمل، كما أوضحت خطورة هذه الظاهرة والتي يطلق عليها " النافذة الديموجرافية " وذلك إذا لم يتم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتنمية وتمكين الشباب ليصبح " هبة ديموجرافية " دافعه لعملية التنمية في مصر وحتى لا تتحول هذه "الهبة" إلى "نقمة" على المجتمع بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني خطيرة، ولقد أدركت الدول المتقدمة والأمم المتحدة أهمية الشباب كعنصر أساسي فعال في إحداث المزيد من التقدم في مجتمعاتها حيث تبنت الأمم المتحدة عام 1995 " برنامج العمل العالمي للشباب " وهذا البرنامج يوفر إطار للسياسة العامة ومبادئ توجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين أوضاع الشباب وقد تضمن عدة مجالات ذات أولوية منها الصحة والتعليم والتشغيل والجوع والفقر ومشاركة الشباب الفعالة في المجتمع وفي اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والعملة وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية واقتصادية في دوائرها الثلاث المحلية والإقليمية والعالمية وعليه فلا بد ان تتخذ الدولة العديد من الإجراءات والسياسات اللازمة من تنمية وتمكين الشباب حتى تتم الاستفادة القصوى من هذه الهبة الديموجرافية.

### الخطوات اللازمة للاستفادة من النافذة الديموجرافية

لإمكانية الاستفادة العظمى من الهبة الديموجرافية وتحقيق سوق عمل مرن يخدم الطلب في الداخل والخارج فإنه يجب الأخذ بالسياسات التالية:

#### أولاً السياسات الصحية :

ينبغي أن تركز السياسات الصحية على كلا من الخدمات الصحية الوقائية والأساسية إذ تؤدي هذه الخدمات دوراً مهماً في الإسراع بعملية التحول الديموجرافي من خلال: توفير خدمات الصحة الإنجابية، التي تساعد الآباء على تكوين أسر أصغر حجماً، حيث يعتبر الاستثمار الحالي في تحسين خدمات الصحة الإنجابية يمكنه أن يسرع بالوصول إلى الهبة الديموجرافية.

#### ثانياً سياسات التعليم:

يلعب التعليم دوراً أساسياً في توفير فرص عمل أفضل، ويعد محو الأمية ورفع معدلات القراءة والكتابة من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، وعلى مستوى التعليم الثانوي تظهر الحاجة الي تقديم التكنولوجيا المتطورة والمهارات العالية، كما يجب ربط البرامج التدريبية المختلفة باحتياجات سوق العمل، ومن ثم تبرز أهمية التنسيق بين السياسات التعليمية والتدريبية لإكساب الشباب هذه المهارات. ونلاحظ تناقص العائد للتعليم الجامعي وجدير بالذكر ان الاستثمارات في قطاع التعليم تحتاج الي مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم، فالخريجين من مختلف المراحل

يعانون من نقص شديد في المهارات والتي يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي، ويعاني قطاع التعليم من نقص في المدخلات المالية والمادية والبشرية، وهذا يتطلب بدوره إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم، زيادة الموارد للتعليم العالي، تبني نماط جديدة من التعليم مثل التعليم المزدوج، التعليم المرتبط بالسوق، بالإضافة الي رفع مهارات والقدرات الإبداعية لدي الخريجين، وهناك العديد من التدخلات المطلوبة في هذا المجال مثل:

### أولاً النظام المزدوج: ربط المدرسة بسوق العمل:

- يربط النظام المزدوج بين التعليم والعمل وينقسم التدريب المهني بين التدريب العام في المدرسة والتدريب المتخصص في الشركة او المؤسسة بعد ذلك. ويعد النظام المزدوج من أنجح الانظمة التعليمية التي تمكن الطالب من الانتقال بسهولة من المدرسة الي سوق العمل والتغلب على مشكلة التعليم النظري او الانظمة التدريبية البالية.

- ويعد النموذج الالماني للتعليم المزدوج من انجح الامثلة، حيث تبلغ نسبة بطالة الشباب الي بطالة الكبار واحد الي واحد على عكس الكثير من الدول التي تصل فيها معدلات البطالة بين الشباب من ضعف الي خمس مرات معدل البطالة بين الكبار، وتزداد أهمية مشاركة اصحاب العمل والشركات واتحادات العمال في وضع المناهج للمتدربين حتى يتحقق التناغم بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل.

**ثانياً : برامج تدريبية لتحقيق مرونة أكبر للعمالة لتكون أقدر على التجاوب مع التغيرات التكنولوجية التي قد تتطلب الانتقال بين القطاعات ومنها:**

- **تدريب ما قبل التوظيف:** ويتعين على المؤسسات التدريبية أن تقدم إطارا جديد من المؤهلات وفقا للمعايير التدريبية للصناعات وهذا النوع يكون التدريب فيه للدخليين الجدد بغرض رفع كفاءات العاملين. ويجب ربط هذا النوع من التدريب بتحديد وتعريف المهارات الواجب توافرها من اجل خلق فرص العمل للمتدربين (Nassar,2003)

### ثالثاً سياسات تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة:

تشمل هذه السياسات، توفير مزيد من فرص العمل، والقضاء على أي ممارسات تمييزية لغير صالح النساء في التعليم أو التوظيف. وذلك بهدف زيادة قوة العمل المتاحة، من خلال زيادة معدل مساهمة الإناث في قوة العمل، كما يكون لهذه السياسات أثر مماثل لارتفاع المستوى التعليمي، من حيث أنها تؤدي إلى ارتفاع نفقة الفرصة البديلة لإنجاب طفل إضافي.

## رابعاً سياسات للاستفادة بـ "الهبة الديموجرافية"

تنطوي "الهبة الديموجرافية" على زيادة كبيرة في "حجم قوة العمل" و "المدخرات"، وينبغي أن يهيئ الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات للاستفادة من هذه الزيادة في دفع النمو الاقتصادي دفعة كبيرة، للاستفادة من هذه الفرصة التي تُتاح لفترة زمنية محددة، ولكيلا تصبح الزيادة في حجم قوة العمل إلى عبء متفاقم متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة، بما لها من انعكاسات سلبية على كلا من الاستقرار الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والسياسي.

### وتتمثل أهم السياسات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف في:

- 1- سياسات توسيع سوق العمل، وزيادة مرونته: حيث يشهد حجم قوة العمل طفرة كبيرة، خلال المرحلة الثالثة للتحوّل الديموجرافي مع وصول الزيادة الكبيرة من صغار السن في المرحلة الثانية إلى سن العمل في هذه المرحلة. وتتيح هذه الزيادة الكبيرة فرصة لدفع النمو الاقتصادي دفعة غير مسبوقه، ولكن هذه الزيادة بحد ذاتها غير كافية لتحقيق ذلك. بل أنها على العكس قد تتحول إلى عبء ضخم على الاقتصاد يؤدي إلى تفاقم مشكلات من قبيل: البطالة، والفقر، وتدهور مستويات المعيشة. ويتطلب استغلال هذه الفرصة على توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في قوة العمل، ولتقييم امكانيات الهبة الديموجرافية لابد من اختبار القطاعات الاقتصادية لتوفير عدد كافي من فرص العمل لكي تمتص الزيادة في حجم القوة العاملة. لذا تعد الزيادة المتوقعة لفئة السكان في سن العمل ذات أهمية خاصة للمنطقة سواء لسد احتياجات الطلب الداخلي أو الخارجي.
- 2- وضع توليفة متكاملة من السياسات بعضها لتحقيق زيادة فرص العمل للداخليين في سوق العمل وبعضها لملائمة مهارات أفراد القوة العاملة لمتطلبات سوق العمل، وتحقيق الأرتباط بين السياسات اللازمة لحل مشكلة البطالة على المستوى القومي وبين السياسات اللازمة لحل مشكلة الاختناقات بين العرض والطلب في أسواق العمل المحلية بغرض تحقيق التوازن المنشود بينهما. وفي النهاية يجب وضع هذه السياسات بعد دراسة واقعية لوضع أسواق العمل والاتجاهات المستقبلية من خلال مسح ميدانية لمعرفة اتجاهات الطلب واستجابة الوحدات الاقتصادية لتلك التغيرات بصورة دورية.



## خامساً : السياسات على جانب العرض والطلب لخلق سوق مرن يستجيب لاحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية من خلال:

1- زيادة قدرة القطاع الزراعي على امتصاص العمالة وتشجيع المشروعات الصغيرة، وقد نجحت العديد من الدول مثل الصين والهند و اندونيسيا في زيادة التشغيل وخلق مزيد من فرص العمل عن طريق التركيز علي تنمية الصناعات التصديرية الصغيرة ونشرها في المناطق الريفية، ويحتاج تشجيع هذا النوع من المشروعات العديد من الخطوات منها : - تسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لبدء المشروع، اصلاح الاطار التشريعي والمؤسسي الذي تعمل في اطاره المشروعات الصغيرة ، تشجيع الشباب علي القيام بمثل هذه المشروعات، وتوفير الائتمان اللازم والتدريب لرفع مهاراتهم وتبني السياسات النقدية والمالية الملائمة لتشجيع نمو المشروعات الصغيرة.

2- تنمية القطاع الخاص: ويمكن استخدام السياسات المالية والنقدية كحافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في التشغيل وخفض معدلات تحول العمالة، وعادة ما تستخدم الحوافز المالية ودعم الأجور لتشجيع القطاع الخاص على توظيف الشباب وتشجيع القطاع الخاص على استخدام التكنولوجيا الحديثة، مساندة القطاع الخاص في التوافق مع معايير التسويق العالمية، مساعدة الشركات الصغيرة منهم في أنشطتها التصديرية.

3- العمل على جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول حجم هذا القطاع - سماته وسمات العاملين به سواء السمات المهنية والتعليمية والشخصية وذلك من اجل تقديم الدعم المناسب

4- ضرورة توفير التمويل اللازم لبرامج التشغيل: إن زيادة إمكانية تنمية المهارات وتوسيع قاعدة التعليم لا يمكن أن تتم من خلال الدولة فقط، حيث إن القطاع الخاص لا بد وأن يكون له دور هام في التدريب من خلال مساهمة أصحاب العمل في تمويل الدورات التدريبية وتوفير دورات تدريبية في القطاع الخاص حرصا على اخراج المهارات التي يحتاجها هذا القطاع، ومن الممكن أن يتم تنفيذ ذلك باعتباره عقدا اجتماعيا بين أصحاب العمل والحكومة والعاملين لما سيحققه التدريب من مكاسب مشتركة لكافة الأطراف.

## اخيراً سياسات إعداد الاقتصاد للمرحلة الرابعة، بعد انتهاء فترة "الهبة الديموجرافية" - مرحلة المجتمع المسن

تُتاح "الهبة الديموجرافية" لفترة محدودة من الزمن وتنتهي بوصول الزيادة الكبيرة في الفئة العمرية الصغيرة التي تحققت في المرحلة الثانية، ودخلت سوق العمل في المرحلة الثالثة، إلى سن التقاعد في المرحلة الرابعة، ويفرض المجتمع المسن الذي ترتفع فيه نسبة كبار السن، تحديات ينبغي أن يستعد لها الاقتصاد من خلال السياسات المناسبة، وتشمل:

- 1- رفع سن التقاعد: يعتبر رفع سن التقاعد أمر ضروري في ضوء طبيعة المرحلة الرابعة، حيث، يتوقع أن يعيش هؤلاء الذين بلغوا سن التقاعد حياة أطول، بصحة جيدة، إذ يُتوقع أن يعيشوا في بعض الدول 15 عاماً أخرى بعد سن الخامسة والستين. وهم بهذا يمكن أن يستمروا فترة أطول في العمل كما أن بلوغ عدد كبير سن التقاعد، وتوقع أن يستمروا في الحصول على معاشات لفترة طويلة، يمثل تكلفة كبيرة للاقتصاد، في صورة زيادة ضخمة مستمرة في قيمة المعاشات المدفوعة للمتقاعدين.
- 2- توفير الخدمات الصحية، والاجتماعية التي يحتاجها كبار السن: ويستلزم في هذه الحالة تغيير سياسات القطاع الصحي نحو التركيز على الأمراض السائدة، والتي تكون عادةً من غير الأمراض المعدية. وترتبط هذه الأمراض بالتقدم في السن وزيادة الموارد المخصصة لقطاع الخدمات الصحية، لأن إنفاق الفرد المسن على الصحة يكون أعلى من المتوسط العام لإنفاق الفرد على الصحة.
- 3- إصلاح نظام المعاشات بحيث يضمن حياة كريمة لكبار السن عند بلوغهم سن التقاعد.

---

Professor Dr. Tarek Tawfik Amin, Deputy Minister of Health for Population Affairs, Egypt: [dramin55@gmail.com](mailto:dramin55@gmail.com)

ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-2502-110X>

Sherif Gamal, Research Department, National Population Council, Egypt: [shriefgamal16@gmail.com](mailto:shriefgamal16@gmail.com)